

شركة الدار العقارية ش.م.ع

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

شركة الدار العقارية ش.م.ع
تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المحتويات

٤	تمهيد
٤	١,٠ تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية
٥	عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة
٥	عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية
٥	عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية
٦	ضابط الامتثال
٦	٢,٠ مجلس الإدارة
٦	٢,١ رئيس مجلس الإدارة
٧	٢,٢ اختصاصات مجلس الإدارة
٨	٢,٣ تشكيل مجلس الإدارة
١١	٢,٤ البرنامج التعريفي
١١	٢,٥ أحقية الحصول على استشارات مستقلة
١٢	٢,٦ اجتماعات مجلس الإدارة
١٣	٢,٧ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه
	٢,٨ القرارات التي تم إصدارها بالتمرير ١٤
١٤	٢,٩ مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية
١٥	٢,١٠ عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى
١٧	٣,٠ الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة
١٧	٤,٠ الإدارة التنفيذية
١٧	٤,١ فريق الإدارة التنفيذية:
١٨	٤,٢ مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية
١٩	٥,٠ سياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة
٢٠	٦,٠ لجان مجلس الإدارة
٢١	٦,١ لجنة التدقيق
٢٥	٦,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت
٢٦	٦,٣ اللجنة التنفيذية
٢٨	٧,٠ إدارة المخاطر

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٩.....	٨,٠ التواصل مع المساهمين
٣٠.....	٩,٠ قواعد السلوك المهني
٣٠.....	٩,١ آلية إفصاح الموظفين
٣٠.....	٩,٢ تضارب المصالح
٣١.....	٩,٣ المسؤولية الاجتماعية للشركة
٣٢.....	١٠,٠ المدقق الخارجي
٣٢.....	١١,٠ معلومات عامة
٣٢.....	١١,١ المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال عام ٢٠١٤
٣٣.....	١١,٢ أحداث جوهرية قامت بها الشركة خلال عام ٢٠١٤
٣٤.....	١١,٣ أداء سهم الشركة خلال عام ٢٠١٤
٣٤.....	١١,٤ الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال عام ٢٠١٤
٣٥.....	١١,٥ تصنيف مساهمي الشركة خلال عام ٢٠١٤
٣٦.....	١١,٦ نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسبة ملكيتهم ٥% من رأسمال الشركة

ملاحظة:

- حيثما وردت عبارة "تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية و صروح العقارية" فيقصد بها "إغلاق جلسة التداول لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية يوم الخميس الموافق ٢٧ يونيو ٢٠١٣".

تمهيد

التزاماً من شركة الدار العقارية ش.م.ع بما نصّ عليه القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، تقوم الشركة بشكل سنوي بإصدار تقرير الحوكمة الذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل والسليم لقواعد الحوكمة، ويظهر بجلاء تضافر الجهود المشتركة المبذولة من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وموظفيها في سبيل ذلك.

يعتبر مجلس إدارة الشركة وجود نظام محكم للحوكمة من الركائز الأساسية لازدهار شركة الدار العقارية ونموها على المدى البعيد، حيث يلتزم المجلس بتعزيز القيمة التي تنعكس على المساهمين بشكل مباشر ومستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المعنية من مساهمين وموظفين وموردين وعملاء وشركاء العمل، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

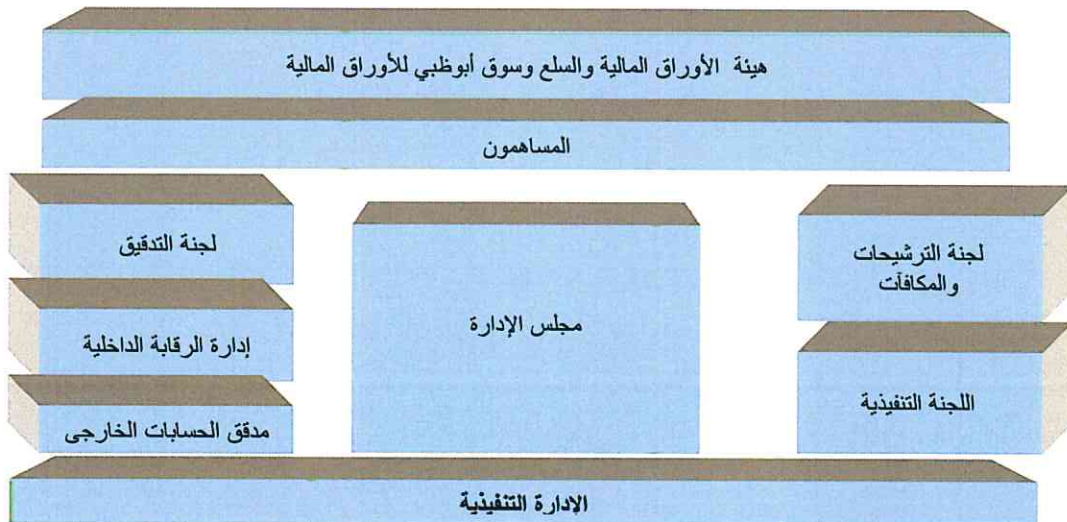
يمثل المساهمون أعلى مستويات الحوكمة، ويحدد النظام الأساسي للشركة الإطار الذي يجب أن تعمل من خلاله شركة الدار العقارية باعتبارها شركة مساهمة عامة، حيث يأخذ إطار الحوكمة في الشركة بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المتبعة والمعايير المحددة من قبل كل من: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وذلك من أجل وضع سياسة الشركة ومتطلباتها وتطلعاتها.

١,٠ تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلف بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كي يمثل آلية فعّالة تسهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حيثما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:



وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية فيما يتعلق بتطبيق معايير ونظم الحوكمة في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المتطلبات والضوابط القانونية والتنظيمية لهذه النظم، وتطبيق أرقى المعايير العالمية في هذا المجال، وسنعرض فيما يلي نظرة عامة تتعلق بالعناصر الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ونظام الرقابة الداخلية وضابط الامتثال.

➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

تتضمن العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى مجلس الإدارة مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف ومسؤوليات وإطار عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تشمل هذه العناصر على ما يلي:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.
- ميثاق لجنة التدقيق.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ميثاق اللجنة التنفيذية.
- جدول التفويضات، فقد قام مجلس الإدارة بوضع وتنفيذ جدول التفويضات باعتباره أحد العناصر المهمة المتممة الأخرى، حيث يعتبر جدول التفويضات بمثابة أداة تنظيمية يتم من خلالها تفويض الصلاحيات لكافة أعضاء الإدارة التنفيذية، بغية أدائهم لواجباتهم ومهامهم على أكمل وجه، ويسهم في خلق بيئة عمل منظمة تتسم بتسيير الأعمال والأنشطة التي تمارسها الشركة على وجه أمثل.

➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لخطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمهام الموكلة لها، وهي كالتالي:

- ميثاق اللجنة الإدارية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية:

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها.
- التدقيق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمي الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.

➤ ضابط الامتثال

تم تعيين ضابط الامتثال بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة، وأوكلت إليه مسؤولية ضمان امتثال الشركة وموظفيها بالقوانين واللوائح والقرارات الصادرة، إلى جانب السياسات والتدابير الداخلية الأخرى. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

تم تعيين السيد "محمد عبدالرحمن" ليتولى مهام ضابط الامتثال بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ أغسطس ٢٠١٣، ويتمتع السيد "محمد عبدالرحمن" بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز السبعة سنوات، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٢,٠ مجلس الإدارة

يكن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القانمون عليها، استناداً إلى توجيهات الرئيس التنفيذي واللجنة الإدارية التي تم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة، والتي تضم عدداً من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة برئاسة الرئيس التنفيذي.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والضوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المنبثقة عنه (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية - كما سيأتي بيانه -)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللوائح المعتمدة من قبله.

كما أنط المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي، وذلك وفقاً لضوابط سلطته المحددة في هذا الصدد، ويتم توثيق هذه التفويضات في جدول التفويضات الذي يخضع بدوره لمراجعة دورية لضمان التوازن والملاءمة بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمل التشغيلية، وقد خضع جدول التفويضات في شهر يوليو من عام ٢٠١٣ لمراجعة شاملة، وتم تعديله بشكل جوهري لمواكبة المتطلبات والمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على النشاطات التشغيلية، وقد تم اعتماد جدول التفويضات بعد ذلك والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣، إلى جانب إجراء بعض التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض بنود جدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة له خلال الاجتماعات التي انعقدت خلال عام ٢٠١٤ وفقاً لمتطلبات ومصصلحة سير أعمال الشركة.

٢,١ رئيس مجلس الإدارة

يتولى السيد "أوبكر صديق الخوري" منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣، حيث تمت المصادقة على هذا التعيين من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان أدائه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسة بين

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المجلس والإدارة التنفيذية، ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية وقيامه بمسؤولياته ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسائل يقترح الأعضاء أو الإدارة التنفيذية أو مقرر الشركة أو ضابط الامتثال أو مدير إدارة الرقابة الداخلية إدراجها على جدول الأعمال، ولرئيس مجلس الإدارة صلاحية أن يعهد بهذه المسؤولية إلى عضو معين أو إلى مقرر الشركة تحت إشرافه.
- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرف مجلس الإدارة وفق أفضل مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعال مع المساهمين ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- تسهيل المساهمة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين، وإيجاد علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.

٢,٢ اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمةً بالأمر الخاضعة لرقابته (إلى جانب ما تم النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، والقرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي)، والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوضة للإدارة التنفيذية للشركة.

وتشمل هذه الأمور على ما يلي:

- وضع السياسات والخطط الاستراتيجية للشركة ومراجعتها.
- أعمال الإشراف والرقابة على عمليات الشركة ومتابعة ممارسة إدارتها التنفيذية للمهام الموكلة إليهم.
- تعزيز ثقافة الشركة وقيمها الأساسية باعتبارها المقصد الأمثل للباحثين عن عمل.
- وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للشركة.
- اعتماد ومتابعة الموازنات العامة وخطط العمل والبيانات والسياسات المالية.
- متابعة مدى ملاءمة وفاعلية إدارة المخاطر وإطار حوكمة الشركة.
- التصديق على المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الكبرى وسياسات الإنفاق المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمصادقة عليها.
- متابعة ملاءمة سياسة الموارد الإدارية للتأكد من مدى كفاءة هذه الموارد ومدى ملاءمة خطط التدرج الإداري، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت بهذا الشأن.
- ضمان تزويد المساهمين بمعلومات تتسم بالدقة والجودة العالية في الوقت المناسب، والتأكد من تمكن المستثمرين عامةً من التداول في الأوراق المالية الخاصة بالشركة المدرجة في السوق المالي الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والشفافية والدراية والشفافية.
- متابعة عملية ترشيح وتعيين عضو/أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- تعيين أو إقالة كل من: الرئيس التنفيذي، ضابط الامتثال، مقرر الشركة، مدير إدارة الرقابة الداخلية.
- تقديم توصيات إلى الجمعية العمومية السنوية حول تعيين مدقق الحسابات الخارجي (بناءً على توصية تصدر عن لجنة التدقيق بهذا الشأن).

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢,٣ تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً عشرة أعضاء هم:

م	الأعضاء	المنصب
١	السيد/ أبوبكر صديق الخوري	رئيس مجلس الإدارة
٢	السيد/ علي عيد خميس المهيري	نائب رئيس مجلس الإدارة
٣	الدكتور/ سلطان أحمد الجابر	عضو
٤	السيد/ مبارك مطر الحميري	عضو
٥	السيد/ علي ماجد المنصوري	عضو
٦	السيد/ منصور محمد الملا	عضو
٧	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو
٨	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
٩	السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو
١٠	السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو

ملاحظة:

- تولى مجلس إدارة الشركة بتشكيلته الواردة أعلاه مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية ش.م.ع وصروح العقارية ش.م.ع، وذلك بناءً على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غالبيتها - منذ تأسيس الشركة - من الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً للقرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، ثمانية منهم مستقلون، وقد تبنى المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، وبناءً على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلين تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو انتقاص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	تنفيذي	مستقل		
٢٠١٣	لا	لا	رئيس مجلس الإدارة	السيد/ أبوبكر صديق الخوري
٢٠٠٨	لا	نعم	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد/ علي عيد خميس المهيري
٢٠٠٨	لا	نعم	عضو	الدكتور/ سلطان أحمد الجابر
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ مبارك مطر الحميري

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	مستقل	تنفيذي		
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ علي ماجد المنصوري
٢٠١١	لا	نعم	عضو	السيد/ منصور محمد الملا
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ محمد حاجي الخوري
٢٠١١	لا	لا	عضو	السيد/ مارتن لي إيدلمان

ملاحظات:

أ. يعتبر كل من: السيد "أبو بكر صديق الخوري" والسيد "مارتن لي إيدلمان" عضوان غير مستقلين وفقاً للتعريف الوارد في المادة ١ من القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

ب. تمت المصادقة على تعيين السيد "أبو بكر صديق الخوري" لتولي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣.

ج. شغل السيد "علي عيد خميس المهيري" عضوية مجلس إدارة الشركة منذ عام ٢٠٠٨، وقد تمت المصادقة على تعيينه لتولي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣.

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة الأعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. ونعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامه وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	النفط والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
		✓		✓		✓	١٨+	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في العلوم المالية من كلية لينفيلد في ماكمنفيل، ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. محلل مالي معتمد (CFA) وعضو في AIMR. أكمل البرنامج التنفيذي لرجال الأعمال في كلية إدارة الأعمال 	السيد/ أبو بكر صديق الخوري

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	النفط والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
							في جامعة هارفارد.		
	✓	✓		✓		✓	١٢+	<ul style="list-style-type: none"> ماجستير في إدارة الأعمال - علوم مالية بكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية 	السيد/ علي عيد خميس المهيري
✓	✓	✓			✓	✓	١٨+	<ul style="list-style-type: none"> دكتوراه في الاقتصاد وإدارة الأعمال من المملكة المتحدة ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية والمشاريع بكالوريوس في الهندسة الكيميائية والبتروك من الولايات المتحدة الأمريكية 	الدكتور/ سلطان أحمد الجابر
		✓		✓		✓	٢١+	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من الولايات المتحدة الأمريكية 	السيد/ مبارك مطر الحميري
		✓				✓	٢٥+	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة وارنر باسيفيك في الولايات المتحدة الأمريكية ومحلل مالي معتمد CFA 	السيد/ علي ماجد المنصوري
	✓	✓		✓	✓	✓	١٤+	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية 	السيد/ منصور محمد الملا
		✓		✓	✓	✓	١٠+	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس تجارة - علوم مالية من جامعة كونكورد في كندا 	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
		✓		✓		✓	١٨+	<ul style="list-style-type: none"> ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة بكالوريوس في العلوم - مجال الإنتاج وإدارة العمليات من 	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي

مجالات الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	النفط والطاقة والمرافق	المقارنات والإنشاءات			
							جامعة ولاية كاليفورنيا • بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات		
		✓				✓	٢٤+ • بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية كاليفورنيا في سان بيرناردينو، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد/ محمد حاجي الخوري	
		✓				✓	٤٢+ • دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية • بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون	السيد/ مارتن لي إيدلمان	

٢,٤ البرنامج التعريفي

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة، إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبل الاتصال التي من شأنها أن تزود أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بأخر المستجدات التي تطلعهم عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

٢,٥ أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتحتمل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفق ما يقره مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد ثمانية اجتماعات خلال عام ٢٠١٤، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٤/٠١	١١ فبراير ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٢	١٧ أبريل ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٣	١١ مايو ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٤	١٠ يوليو ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٥	٣١ يوليو ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٦	٢٩ أكتوبر ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٧	١٢ نوفمبر ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٨	١٧ ديسمبر ٢٠١٤

ملاحظات:

أ. بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤ لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة بناء على ذلك (انظر: البند (٦,٣) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية).
ب. كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (٢,٨) الذي يوضح ذلك).

وكان حضور الاجتماعات سألغة الذكر على النحو التالي:

العضو	١٠/٣/٢٠١٤ الاجتماع	١٠/٤/٢٠١٤ الاجتماع	٣/٤/٢٠١٤ الاجتماع	٣/٥/٢٠١٤ الاجتماع	١٠/٥/٢٠١٤ الاجتماع	١٠/٦/٢٠١٤ الاجتماع	١٠/٧/٢٠١٤ الاجتماع	١٠/٨/٢٠١٤ الاجتماع	المجموع
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٨
السيد/ علي عيد خميس المهيري	✓	✓	✓	-	✓	✓	-	✓	٦
الدكتور/ سلطان أحمد الجابر	-	✓	-	-	✓	✓	-	-	٣
السيد/ مبارك مطر الحميري	✓	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	٦
السيد/ علي ماجد المنصوري	✓	-	-	-	-	✓	✓	✓	٣
السيد/ منصور محمد الملا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٨

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المجموع	٧٠/٣١٠١ اجتماع	٨٠/٣١٠١ اجتماع	٩٠/٣١٠١ اجتماع	٥٠/٣١٠٥ اجتماع	٣٠/٣١٠١ اجتماع	٢٠/٣١٠٢ اجتماع	١٠/٣١٠٢ اجتماع	١٠/٣١٠١ اجتماع	العضو
٨	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
٨	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي
٨	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ محمد حاجي الخوري
٦	✓	✓	-	✓	✓	-	✓	✓	السيد/ مارتن لي إيدلمان

ملاحظة:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

٢.٧ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

تنص المادة (٣٤) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

" تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٥٨) من هذا النظام، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو تعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة".

وتحدد المادة (٥٨) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقطع نسبة (١٠%) عشرة في المائة من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي (٥٠%) خمسين في المائة من رأسمال الشركة المدفوع وإذا نقص الاحتياطي وجب العودة إلى الاقتطاع.
- يجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة اقتطاع ما لا يزيد على نسبة (١٠%) عشرة في المائة أخرى تخصص لتكوين احتياطي نظامي. ويجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي تقررها الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة.
- يخصص مبلغ للتوزيع على المساهمين كحصة أولى من الأرباح تحدده الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- يخصص بعد ما تقدم نسبة لا تزيد عن (١٠%) عشرة في المائة من المتبقي لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحدد الجمعية العمومية قيمتها كل سنة.

- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منها بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية على الأرباح أو يرحل إلى السنة التالية أو يخصص لإنشاء مال احتياطي غير عادي، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

- مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٣. بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية العادية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٣، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مبلغ ٢٤/- مليون درهم (أربعة وعشرون مليون درهم) أي بواقع ١.٠٧% من صافي الربح المحقق عن تلك الفترة بعد خصم الاستهلاكات واستقطاع الاحتياطيات وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٧% من رأسمال الشركة (أي بواقع ٧ فلوس عن كل سهم).
- مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن عام ٢٠١٤. لم يتم تحديد مجموع المكافآت التي سيتقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وسيتم النظر فيها وتحديدها من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة الذي سينعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٥، وسيتم الإفصاح عن هذه المكافأة وتحديث هذا التقرير وفقاً لذلك في حينه.
- بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام ٢٠١٤. لم يتقاض أعضاء مجلس الإدارة أية بدلات نظير قيامهم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام ٢٠١٤.

٢,٨ القرارات التي تم إصدارها بالتمرير

خلال عام ٢٠١٤، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار قرار بالتمرير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع حيث:

- تم إصدار قرار واحد فقط بالتمرير، وبالتالي فقد تحقق شرط ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً.
- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تم إصدار القرار بشأنها بالتمرير تعتبر حالة طارئة.
- تم تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
- تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمرير، كما تم عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.

٢,٩ مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

كما أوضحنا في البند (٢,٠) من هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومراجعة مدى فاعليته وكفاءته، إلى جانب ذلك، فقد شكّل المجلس لجنة التدقيق وإدارة الرقابة الداخلية، للإسهام في القيام بمسؤوليات حوكمة الشركة التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة، علاوة على ذلك، فقد قام مجلس الإدارة بتحويل وتفويض لجنة التدقيق مسؤولية أن تكون التبعية الإدارية لإدارة الرقابة الداخلية لها مباشرة بموجب تفويض رسمي صادر عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، ويتم عرض نتائج هذا التفويض على المجلس وفقاً للأنظمة والتشريعات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، الأمر الذي يسهم في زيادة فاعلية هذه الإدارة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مجلس الإدارة في ممارسة صلاحياته وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموضوعية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئة مثالية للرقابة الداخلية تلبى متطلبات مجلس الإدارة، وتسهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتسهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطوراتها.

تقدم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وتمارس عملها تحت إشرافها كما أسلفنا، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوب متميز، يكفل تسهيل التعرف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحو فعال. ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسؤولاً أمام لجنة التدقيق ومن الناحية الإدارية مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي.

وعندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

يتأسس إدارة الرقابة الداخلية في الشركة السيد "حيدر نجم" وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ أغسطس ٢٠١٣. يشغل السيد "حيدر نجم" وظيفة مدير إدارة الرقابة الداخلية منذ عام ٢٠٠٧، حيث يقوم بممارسة عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية بشكل مستقل ومنتظم، كما يقوم بتقديم المشورة للإدارة التنفيذية على وجه يضمن فعالية وتحسين وتطوير عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة الخاصة بالشركة. يتمتع السيد "حيدر نجم" بخبرة عملية تزيد على ١٦ عاماً في مجال التدقيق المحاسبي والعمليات والامتثال والتدقيق على المخالفات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيد "حيدر نجم" حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل في مونتريال / كندا، إلى جانب كونه محاسب قانوني معتمد مرخص (CPA) من قبل ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حصوله على شهادة "المدقق الداخلي المعتمد (CIA)".

٢,١٠ عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى

يبين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية:

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
السيد/ أبوبكر صديق الخوري (رئيس مجلس الإدارة)	الواحة كابيتال ش.م.ع	نائب رئيس مجلس الإدارة
	صناعات - الشركة القابضة العامة	نائب رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي للموانئ	عضو مجلس إدارة

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة	
	شركة أبوظبي للمطارات	عضو مجلس إدارة	
السيد/ علي عيد خميس المهيري (نائب رئيس مجلس الإدارة)	شركة مبادلة للعقارات والبنية التحتية	المدير التنفيذي	
	شركة مربعة الصوة للعقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة	
	شركة رأس المال والتطوير إس دي إن بي إتش دي	رئيس مجلس الإدارة	
	شركة مبادلة كابيتال لاند للعقارات	رئيس مجلس الإدارة	
	شركة فغارو القابضة بي في تي المحدودة	رئيس مجلس الإدارة	
	فندق روزوود أبوظبي ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور/ سلطان أحمد الجابر (عضو)	حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة – مجلس الوزراء	وزير دولة	
	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل ش.م.خ (مصدر)	رئيس مجلس الإدارة	
	شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة	
	المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة	عضو مجلس إدارة	
السيد/ مبارك مطر الحميري (عضو)	شركة ريم للتمويل ش.م.خ	رئيس مجلس الإدارة	
	المؤسسة الوطنية للاستثمار	نائب رئيس مجلس الإدارة	
	شركة رويال كابيتال ش.م.خ	رئيس مجلس الإدارة	
السيد/ علي ماجد المنصوري (عضو)	شركة أبوظبي للمطارات ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة	
	مكتب نائب رئيس المجلس التنفيذي لحكومة أبوظبي	المدير التنفيذي	
	دائرة التنمية الاقتصادية	رئيس	
	الإمانة العامة للمجلس التنفيذي	عضو المجلس التنفيذي	
	شركة التطوير والاستثمار السياحي	رئيس مجلس الإدارة	
	مركز الإحصاء	رئيس مجلس الإدارة	
	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	رئيس مجلس الإدارة	
	مجلس أبوظبي الاقتصادي	رئيس مجلس الإدارة	
	سوق أبوظبي العالمي	عضو مجلس إدارة	
	مجلس أبوظبي للاستثمار	عضو لجنة التدقيق	
	مصرف الهلال	عضو مجلس إدارة	
	المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة	عضو مجلس إدارة	
	السيد/ منصور محمد الملا (عضو)	شركة المبادلة للتنمية ش.م.ع	مدير تنفيذي مساعد، الرئيس المالي، قطاع الطاقة
		الواحة كابيتال ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
أنجلو أريبيان للرعاية الصحية ذ.م.م		عضو مجلس إدارة	
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري (عضو)	مجلس أبوظبي للاستثمار	محلل استثمار رئيس - الاستثمارات المباشرة	
	شركة فودكو القابضة ش.م.ع	نائب رئيس مجلس الإدارة	
	شركة الاتحاد للطيران	عضو مجلس إدارة	
	شركة مسار ش.م.ع	عضو مجلس إدارة	
	شركة أبوظبي الوطنية للطاقة ش.م.ع (طاقة)	عضو مجلس إدارة	
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة الريان للاستثمار ش.م.خ	عضو مجلس إدارة	
	شركة رويال كابيتال ش.م.خ	عضو مجلس إدارة	
	شركة إشراق العقارية ش.م.ع	عضو مجلس إدارة	

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	رويال جروب	مدير إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة
السيد/ محمد حاجي الخوري (عضو)	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	مدير عام
	الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة كابيتال للاستثمار و التطوير العقاري	نائب رئيس الشركة
	اتحاد الإمارات لكرة القدم	عضو
	هيئة أبوظبي للأسكان	عضو مجلس إدارة
السيد/ مارتن لي إيدلمان	صندوق الزواج	نائب رئيس مجلس الإدارة
	شركة المبادلة للتنمية ش.م.ع	مستشار

ملاحظة:
تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٣.٠ الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة

يبين الجدول التالي التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٤:

قيمة التعامل (بالألف درهم)	نوع التعامل
١,٢٥٣,٣٢٧	إيرادات من بيع أرض وعقارات
٦٣,٨١١	إيرادات إدارة مشاريع
٢٤٢,٧٩٧	إيرادات إيجار (إجمالي التدفقات الواردة)
٧٢٤,٦٤٨	إيرادات من منحة حكومية
٣١١	أعمال مقدمة من مشاريع مشتركة
٣٨,٥٤٣	إيرادات تمويل من مشاريع تمويلية ومشاريع مشتركة

٤.٠ الإدارة التنفيذية

٤.١ فريق الإدارة التنفيذية:

يعمل فريق الإدارة التنفيذية (الذي يضم الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات) وفقاً للصلاحيات المحددة لهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة؛ وهم يتولون مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة والمسائل الأساسية المتعلقة بسير الأعمال، تماشياً مع إطار الخطة الاستراتيجية للشركة، ويلتقي الرئيس التنفيذي مع فريق الإدارة التنفيذية في الشركة بصورة دورية ومباشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال غياب الرئيس التنفيذي لأي سبب من الأسباب، ففي هذه الحالة تتولى اللجنة الإدارية متابعة كافة العمليات والأنشطة الخاصة بالشركة، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها على أساس أسبوعي.

ويبين الجدول التالي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتواريخ تعيينهم، والرواتب والمكافآت التي تقاضوها خلال العام ٢٠١٤:

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال عام ٢٠١٤ (بالدرهم)	مجموع المكافآت خلال عام ٢٠١٤ (بالدرهم) (ب)
السيد/ محمد خليفة المبارك	الرئيس التنفيذي	٠١ مايو ٢٠٠٦ (١)	٢,٩٢٩,٣٢٩	لم تحدد بعد
السيد/ جريجوري هوراد فيوور	رئيس الإدارة المالية	٠١ نوفمبر ٢٠١١	٢,١٤٩,٦٦٨	لم تحدد بعد
السيد/ فهد سعيد الكتبي	رئيس العمليات التشغيلية	٢٧ يونيو ٢٠١٣	٢,١٢١,٠٣٦	لم تحدد بعد
السيد/ جورجيت سينغ	رئيس إدارة المشاريع التطويرية	٢٧ يونيو ٢٠١٣	١,٩٣٨,٥٧٧	لم تحدد بعد
السيد/ باول وارين	رئيس الشؤون الاستراتيجية	٢٧ يونيو ٢٠١٣	١,٨٨٨,٦٨٠	لم تحدد بعد

ملاحظة:
(أ) شغل السيد "محمد خليفة المبارك" منصبه كرئيس تنفيذي للشركة اعتباراً من تاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٤ وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم ٤/٢٠١٤ الذي انعقد بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٤.
(ب) سيتم الإفصاح عن مجموع المكافآت التي سيقتاضها فريق الإدارة التنفيذية للشركة عن العام ٢٠١٤ فور تحديدها.

٤,٢ مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية

يتمتع الرئيس التنفيذي بالصلاحيات للتصرف ضمن إطار الخطة التشغيلية وميزانية الإيرادات والمصروفات التشغيلية التي يتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب جدول التفويضات، كما يجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض المهام الموكلة إليه إلى فريق الإدارة التنفيذية، وذلك استناداً إلى سياسات المجلس القائمة، وجدول التفويضات والمتطلبات القانونية التي تحدد صلاحيات هذا التفويض.

وفيما يلي نوجز المهام والمسؤوليات التي فوضها مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية:

أ. القيادة واستراتيجية الأعمال والإدارة

- تأمين إدارة متكاملة للشركة، بما في ذلك تقديم معلومات كافية وشاملة عن الشركة للعملاء والموردين والمساهمين والمؤسسات المالية والموظفين ووسائل الإعلام.
- تطوير المشاريع والعمليات التشغيلية للشركة، مع مراعاة مسؤوليات الشركة تجاه مساهميها وعمالها وموظفيها.
- رفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطوير استراتيجيات الأداء، وإدارة العمليات والأعمال اليومية.
- إدارة الشركة على نحو يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط الأعمال والسياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- إدارة العمليات والشؤون اليومية، مع مراعاة الأمور التي يحتفظ مجلس الإدارة لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين أقسام الشركة وإداراتها المختلفة، وترسيخ الثقافة المؤسسية وقواعد السلوك المهني، والنزاهة في الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعطاءاتها وعقودها وغيرها من الممارسات.
- المراجعة الدورية للهيكل التنظيمي للشركة، وإجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.
- توجيه أعضاء الإدارة التنفيذية في مهام إدارتهم اليومية للشركة، والإشراف على أدائهم.
- التشاور مع مجلس الإدارة في المسائل التي تأخذ طابعاً استراتيجياً أو تنتم بالحساسية، أو تندرج ضمن المسائل الجوهرية، وذلك بما يضمن لفت انتباه المجلس إليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ب. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- ضمان امتثال الموظفين لميثاق قواعد السلوك المهني.
- إدارة المخاطر.
- التطبيق والإدارة الفاعلين لجميع الجوانب الجوهرية المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال، وذلك لدعم السياسات التي يتبناها مجلس الإدارة.
- الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية والقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

ج. الإشراف المالي وإدارة الأصول

- دراسة كفاءة وفاعلية الكلفة الخاصة بجميع العمليات التشغيلية للشركة.
- ضمان سلامة البيانات والسجلات والنظام المالي.
- حماية الأموال والأصول التي تديرها الشركة، وضمان استغلالها بكفاءة عالية.
- مصداقية ودقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية ذات الصلة بنشاط الشركة.
- وضع ميزانية سنوية من أجل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ضمان أن تعكس التقارير المالية للشركة صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وعملياتها التشغيلية.
- التحقق من جميع الاستثمارات وعمليات الإنفاق الرئيسة لرأس المال الشركة، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها، ورفعها إلى لجنة التدقيق و/أو اللجنة التنفيذية و/أو مجلس الإدارة لاعتمادها.

إلى جانب ذلك، فقد وجّه مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان الإدارية، والتي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وقام المجلس بتفويضها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي من شأنها دعم وتعزيز مهام الإدارة التنفيذية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على أنشطة الشركة وأعمالها اليومية، وهذه اللجان هي:

- اللجنة الإدارية (يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعد اجتماعاتها بشكل أسبوعي).
- لجنة المناقصات (يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة إلى جانب مدير إدارة العقود والمشتريات، وتعد اجتماعاتها بشكل أسبوعي).
- لجنة إدارة المخاطر (يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعد اجتماعاتها بشكل ربع سنوي وعند اقتضاء الضرورة).

تخضع كل لجنة من هذه اللجان لميثاق خاص تتم مراجعته من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري (حيث قام مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لكافة الموائيق الخاصة بهذه اللجان في اجتماعه رقم ٢٠١٣/٠٤ الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣)، يحدد أعضائها وكيفية تعيينهم، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، ووظيفتها وآلية عملها، وإعداد التقارير الخاصة بها، وتقييم أدائها بشكل دوري ... وغيرها.

٥,٠ سياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

قام مجلس الإدارة بوضع سياسة لتداول المطلعين في أسهم الشركة تماشياً مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع واللائحة الداخلية رقم (٢٠٠٩/٥) الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تتيح هذه السياسة لمجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة الوفاء بالتزاماتهم

القانونية عندما تكون لديهم معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق المالي، وتتضمن هذه السياسة شرحاً مفصلاً للضوابط التي تحكم تداولات المطلعين، وتضع قيوداً على التداول بالأوراق المالية الصادرة عن شركة الدار العقارية.

تحظر هذه السياسة التداول إن كان هناك احتمال معقول في استغلال معلومات غير منشورة أو مفصح عنها ذات علاقة بأعمال الشركة، ولها تأثير على أسعار التداول، وتطبق سياسة تداول المطلعين في الأسهم على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين العاملين لدى الشركة الذين لديهم اطلاع على معلومات وبيانات جوهرية، وتجدر الإشارة هنا إلى التزام الشركة التام بإجراء مراجعة دورية لقائمة مطلعيها وتحديثها عبر الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية كان آخرها في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٤ بما يتناسب مع المشاريع والخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تتبناها الشركة.

وبموجب هذه السياسة، يتم حظر التداول على أسهم الشركة من قبل المطلعين في فترات تقييد التداولات التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة والشركات التابعة إبلاغ إدارة السوق قبل تقديم طلباتهم إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف إجراء تداول مطلع، وذلك بغض النظر عن قيمة ونوع الصفقة (بيع أو شراء).

تحتفظ شركة الدار العقارية بحقها في منع أو تقييد أي تداول عندما ترى احتمالاً معقولاً لاستغلال معلومات غير منشورة فيما يتعلق بأعمال الشركة بشكل قد يؤثر على سعر تداول الأسهم في السوق، علاوة على ذلك، يمكن فرض فترة حظر إضافية، يحظر خلالها إجراء أي تداولات من قبل المطلعين سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين لدى الشركة أو الشركات التابعة، كفترة حظر التداولات التي تم فرضها تزامناً مع الفترة الزمنية التي استغرقتها مباحثات ومفاوضات الاندماج بين شركتي الدار العقارية و صروح العقارية.

هذا ويدرك مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

بناءً على ما تقدم، وفي ضوء الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، لم تكن هناك أية تداولات أو تعاملات معلومة قام بها أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم من الدرجة الأولى بأسهم الشركة خلال عام ٢٠١٤.

٦.٠ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتحويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه.

وتتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:

- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ عقب تولي مجلس الإدارة بتشكيلته الجديدة مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية و صروح العقارية وفقاً للقرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.

٦.١ لجنة التدقيق

تسهم لجنة التدقيق في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تقدم لجنة التدقيق ضماناً لمجلس الإدارة بأن الأهداف الرئيسية التي تنشدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، عضوان منهم مستقلين والثالث غير مستقل، ويرأس اللجنة أحد العضوين المستقلين - كما سيأتي بيانه -، ويقضي ميثاق لجنة التدقيق أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملمين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي - وبدون وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية - حسب ما تراه مناسباً.

تضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة التدقيق	المنصب
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	رئيس اللجنة
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو

ملاحظة:

- تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ عقب تولي مجلس الإدارة بتشكيلته الجديدة مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية وصروح العقارية وفقاً للقرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.

يحدد ميثاق لجنة التدقيق المسؤوليات المناطة بها على النحو التالي:

(أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية، وإيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
 - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
 - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير الإدارة.
 - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
 - افتراض استمرارية عمل الشركة.
 - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

- التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

(ب) حوكمة الشركة

- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الإلتزام التام بالنظم القانونية والتشريعية الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية المنتظمة لمدى إلتزام إدارة الشركة وامتثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تم إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
- مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل دوري لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

(ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- المراجعة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يساهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية على وجه يساهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياساتها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة) الموكلة من قبل مجلس الإدارة أو بمبادرة من اللجنة بناء على موافقة المجلس.

(د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التنسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في السنة.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافرها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكد بأنه قد تم مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.

- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي أو استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق كالتقيود المفروضة على نطاق عمله أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.
- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية وتزويده بالمشورة والتوجيه في الوقت المناسب.
- التأكد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلقة قد تكون مثاراً للاهتمام.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

و) الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
- النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
- مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ومتابعة:
 - فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
 - التطورات والتحديثات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
 - الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.
- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.

ز) مسؤوليات واختصاصات أخرى

- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين وإدارة الشركة.
- النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة.

ج) بلاغات وإفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (٢٠١٣/٠٤) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٦) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٣.

قامت لجنة التدقيق بعقد ثمانية اجتماعات خلال عام ٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الإنعقاد
٢٠١٤/٠١	١٠ فبراير ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٢	١٠ فبراير ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٣	١١ مايو ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٤	٢٦ يونيو ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٥	٣١ يوليو ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٦	٢٩ أكتوبر ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٧	١٠ نوفمبر ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٨	١٤ ديسمبر ٢٠١٤

وكان حضور الاجتماعات سألقة الذكر على النحو التالي:

العضو	٢٠١٤/٠١ الاجتماع	٢٠١٤/٠٢ الاجتماع	٢٠١٤/٠٣ الاجتماع	٢٠١٤/٠٤ الاجتماع	٢٠١٤/٠٥ الاجتماع	٢٠١٤/٠٦ الاجتماع	٢٠١٤/٠٧ الاجتماع	٢٠١٤/٠٨ الاجتماع	المجموع
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٨
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٨

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المجموع	٧٠/٤/٠١ الاجتماع	٧٠/٤/٠١ الاجتماع	٦٠/٤/٠١ الاجتماع	٥٠/٤/٠١ الاجتماع	٣٠/٤/٠١ الاجتماع	٣٠/٤/٠١ الاجتماع	٢٠/٤/٠١ الاجتماع	١٠/٤/٠١ الاجتماع	العضو
٤	✓	-	✓	-	-	✓	✓	عضو	السيد/ مارتن لي إيدلمان
<p>ملاحظة:</p> <ul style="list-style-type: none"> كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له. 									

٦,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية وسياسات التعويضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	منصب
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	رئيس اللجنة
السيد/ علي ماجد المنصوري	عضو
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو
<p>ملاحظة:</p> <ul style="list-style-type: none"> تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ عقب تولي مجلس الإدارة بتشكيلته الجديدة مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية وصروح العقارية وفقاً للقرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣. 	

يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة، كما يلي:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر.
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل دوري، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتناسب وأداء الشركة.

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
- تنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق والقوانين والأنظمة المعمول بها وأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

وبناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣، فقد قرّر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد اجتماعين اثنين خلال عام ٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٤/٠١	١١ فبراير ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٢	٢٥ مارس ٢٠١٤

وكان حضور الاجتماعات سألفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع ٢٠١٤/٠١	الاجتماع ٢٠١٤/٠٢	عدد مرات الحضور
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	رئيس اللجنة	✓	✓	٢
السيد/ علي ماجد المنصوري	عضو	✓	-	١
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	✓	✓	٢

ملاحظة:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

٦,٣ اللجنة التنفيذية

تلعب اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشاريع والأداء.

تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء غير تنفيذيين، أربعة أعضاء منهم مستقلين والعضو الخامس غير مستقل، هذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء اللجنة التنفيذية	المنصب
السيد/ أبو بكر صديق الخوري	رئيس اللجنة

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

أعضاء اللجنة التنفيذية	المنصب
السيد/ علي عيد خميس المهيري	عضو
السيد/ مبارك مطر الحميري	عضو
السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو

ملاحظة:

- تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ عقب تولي مجلس الإدارة بتشكيلته الجديدة مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية وصروح العقارية وفقاً للقرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

➤ في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات:

- الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
- الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة.
- مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
- اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة.

➤ في مجال الإشراف والمراجعة:

- مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية ومتابعة مستوى الأداء فيها.
- متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال وإصدار التوصيات المناسبة بهذا الشأن.
- مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
- مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها لجنة الإدارة التنفيذية.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٤/٠١	١٦ يناير ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٢	٢٥ فبراير ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٣	٠٥ مارس ٢٠١٤
٢٠١٤/٠٤	١١ يونيو ٢٠١٤

تقرير الحركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٤/٠٥	١٧ ديسمبر ٢٠١٤

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع ٢٠١٤/٠١	الاجتماع ٢٠١٤/٠٢	الاجتماع ٢٠١٤/٠٣	الاجتماع ٢٠١٤/٠٤	الاجتماع ٢٠١٤/٠٥	عدد مرات الحضور
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	٥
السيد/ علي عيد خميس المهيري	عضو	-	✓	✓	✓	✓	٤
السيد/ مبارك مطر الحميري	عضو	✓	-	✓	✓	✓	٤
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	✓	✓	-	✓	-	٣

ملاحظة:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

٧,٠ إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيدة، وتلتزم بتوفير نظام إدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين وحقوق الأطراف المعنية وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقررة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر. وتتولى لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفاعلية تامة، كما تقوم لجنة التدقيق في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعالية أنشطة وجهود إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتعزيز دور مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ والذي بموجبه تكون التبعية الإدارية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق، كما نص على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر اللذين تم اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لتتماشى مع أرقى المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر إنسجام الطرق المتبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجية للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهم مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر في عام ٢٠١٣ لتكون بمثابة لجنة إدارية، تكمن مهمتها في:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة وتقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحالية.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة والذي يشمل على ما يلي:
 - تقييم المخاطر.
 - سجل المخاطر.
 - مدى إمكانية تحمل المخاطر.
 - تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
 - التخفيف من المخاطر وإدارتها.
 - الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

وتضم هذه اللجنة في عضويتها "أعضاء من الإدارة التنفيذية"، و"مدير إدارة الشؤون القانونية"، و"مدير إدارة المخاطر والشؤون الاستراتيجية وخطط الأعمال في الشركة" كمقرر لهذه اللجنة، وقد قامت هذه اللجنة بعقد اجتماعين إثنين خلال عام ٢٠١٤.

كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:

- وضع ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة.

٨,٠ التواصل مع المساهمين

تلتزم شركة الدار العقارية بضمان حصول المساهمين والسوق على معلومات عالية الجودة تمتاز بالدقة والشفافية في الوقت المناسب، مما يتيح للمستثمرين عامة التداول في أسهم الشركة في سوق يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية والتنافسية والدراية والشفافية العالية.

تطبق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبين السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجه مجلس الإدارة بتنفيذها ويحرص على الإلتزام بها، لضمان مراعاة الإلتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافية والمصادقية في المعلومات المفصح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم المصرح لهم بالإفصاح عن أية تصريحات عامة نيابة عن الشركة أو أية تصريحات أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع المحليين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أية معلومات إلا إذا كان قد تم إبلاغها للسوق مسبقاً أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أية تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسار رسمي صادر من جهات رقابية مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعية العمومية هي الفرصة الأساسية أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع يحدد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالة مع تعليمات عن كيفية تعبئته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجل، بهدف تشجيع أكبر عدد من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع.

يتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحرص الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحدث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضور اجتماع الجمعية العمومية، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

٩,٠ قواعد السلوك المهني

يعتمد نجاح الشركة على سمعتها الجيدة في تنفيذ المشروعات، والنزاهة في تعاملاتها، وقدرتها المهنية، حيث أنها تلتزم بأعلى مستويات السلوك المهني والقانوني، مع مراعاة كافة القوانين واللوائح المعمول بها عند مزاوله أعمالها.

تشكل قواعد السلوك المهني بالنسبة لمجلس إدارة شركة الدار العقارية وموظفيها واجباً والتزاماً، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملهم، وتتألف من المبادئ وقواعد السلوك المهني التي تلتزم بها شركة الدار العقارية بميثاق قواعد السلوك المهني المطبق في الشركة والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قام في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٦) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٣ بمراجعة هذا الميثاق والمصادقة عليه.

٩,١ آلية إفصاح الموظفين

تماشياً مع قواعد السلوك المهني، قامت الشركة بوضع سياسة إفصاح خاصة بالعاملين لدى الشركة، لتعزز التزامها بضمان قدرة الموظف على الإفصاح عن مخاوفه وقلقه بشأن أية سلوكيات غير لائقة دون تعرضه للاضطهاد أو المضايقة أو التمييز، وكذلك ضماناً للقيام بعمليات التحقيق بالأسلوب الملائم وبسرية تامة، وقد قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٣ بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة كما تم بيانه سابقاً في الفقرة (ح) من البند (٦,١).

هذا وتتيح آلية الإفصاح هذه لموظفي الشركة التعبير عن مخاوفهم على نحو مسؤول وبصورة سرية، ومن دون الإفصاح عن بياناتهم الشخصية (حسب رغبتهم)، دون خوف من تعرضهم لتمييز في المعاملة، كما تتخذ الشركة التدابير الملائمة للتحقيق وبشكل مستقل فيما قد يثار من أمور تتصل بهذه الآلية.

٩,٢ تضارب المصالح

تطالب الشركة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين بالإبلاغ عن أي تعارض في المصالح قد ينطوي عليه تعاملهم مع شؤون الشركة، والإحجام كلما اقتضى الأمر عن المشاركة في مناقشة هذه الأمور أو التصويت عليها، إضافة إلى الإرشادات العامة التي يتضمنها ميثاق قواعد السلوك المهني، وقد تم وضع سلسلة من الإجراءات الكفيلة بالالتزام بالقوانين على أعلى المستويات فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح المطبقة، كما تحث الشركة أعضاء مجلس الإدارة على إثارة أي مسألة قد تؤدي إلى تعارض في المصالح لدى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

٩,٣ المسؤولية الاجتماعية للشركة

تهدف الشركة من خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والموردين وعملاء وشركاء العمل والمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال المحافظة على جدوى الأعمال والمساهمة دوماً في دعم المجتمع المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من خلال مراعاة المحاور الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والاقتصادية في كل ما تقوم به الشركة.

كما تهدف الشركة نحو القيام بكافة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تفرضها الأنظمة والتشريعات في البيئة التي تعمل من خلالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل شركة الدار العقارية على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار وعملياتها التشغيلية، مما يساعدها على فهم الأثر المباشر وغير المباشر المترتب على عملياتها، الأمر الذي يؤدي بدوره حتماً إلى اتخاذ قرارات أفضل، وتحسين فعالية العمل، وإضافة قيمة إلى الأعمال المنجزة من قبل الشركة من خلال تقليل المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية وتهيئة بيئة مثالية للعمل.

إن تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة يتم عبر التركيز على الجوانب التالية:

- الحوكمة - من حيث قواعد السلوك المهني والمساءلة.
- الموظفين - عبر تهيئة بيئة عمل مثالية.
- البيئة - من خلال إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة.
- الموردين - من خلال العمل مع مجموعة من الموردين ومزودي الخدمات من ذوي الخبرة بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- العملاء - عبر تزويدهم بخبرة معززة .
- المجتمع - من خلال الدعم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل الشركة من خلالها.

وقد تم تصنيف المسؤولية الاجتماعية ضمن مبادرات خاصة بالمجتمع والكيان المؤسسي للشركة، وذلك لغرض تركيز جهود شركة الدار العقارية وتعزيزها على نحو فعال. وقد شاركت شركة الدار العقارية في عدد من الأنشطة والفعاليات في سياق جهودها الدؤوبة الرامية إلى المساهمة في بناء المجتمعات المحلية والمحافظة على بيئتها. وتشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

- مشاركة الموظفين والعاملين لدى شركة الدار العقارية في حملة تنظيف شاطئ جزيرة اللؤلؤ.
- المشاركة في فعاليات يوم العلم تنفيذاً لتوجيهات حكومتنا الرشيدة.
- المشاركة في فعاليات اليوم الوطني مع الجهات الحكومية في بناء أكبر صورة لسمو الشيخ خليفة بن زايد.
- مشاركة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الفعاليات التي قامت شركة الدار العقارية بتنظيمها في اليوم الوطني واستقبال ١٥ طفلاً في المقر الرئيسي للشركة.
- مشاركة أطفال مركز التوحد في اليوم العائلي لموظفي شركة الدار العقارية، وذلك من منطلق التعاون والتواصل بين جميع شرائح المجتمع ومشاركتهم في فعاليات عدة.
- تنظيم فعاليات عائلية للاحتفال بالعيد الوطني لأول مرة في جزيرة ياس لمدة أربعة أيام ، وكانت الدعوة عامة للجميع.
- تنظيم شركة الدار العقارية لبرامج أسبوعية رياضية خاصة بالموظفين، وذلك من منطلق حرص الشركة على الصحة وتحقيق التوازن بين العمل والطاقة الإيجابية، بالإضافة إلى تخصيص برامج رياضية للموظفات العاملات لدى الشركة وذلك في النادي الرياضي الكائن في مقر الشركة الرئيسي.
- تطوير مشاريع إسكان المواطنين تماشياً مع مبادئ برنامج "استدامة" الذي سيتم العمل به وفق نهج يضمن تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والمياه.
- مساندة المواهب الإماراتية ودعمها في مختلف المجالات منها -على سبيل المثال لا الحصر - تنظيم سوق بازار للمواهب الشابة في مختلف المشاريع التطويرية لشركة الدار العقارية كبيتك الكائن في جزيرة الريم وشاطئ الراحة، وذلك لدعم المواهب الشابة وتوفير مساحاتٍ لعرض بضائعهم والترويج لمنتجاتهم والتسويق لهم اعلامياً.
- دعم طلاب الجامعات وتنظيم زيارات ميدانية للمشاريع التي تقوم شركة الدار العقارية بتطويرها للتعرف على الآليات الهندسية الحديثة والاستفادة من الخبرات المؤهلة.

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١٠.٠ المدقق الخارجي

تم تعيين شركة "ديلويت أند توش" كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية العادية للشركة في اجتماعها الذي انعقد في ٢٦ مارس ٢٠١٤، وتعتبر شركة "ديلويت أند توش" واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة "ديلويت أند توش" مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠١٤ والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق	ديلويت أند توش
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	١٠
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (بالدرهم)	١,١١٧,٠٠٠
الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠١٤ والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات	
الخدمة	المبلغ (بالدرهم)
١ خدمات استشارية أخرى	٣٦٠,٠٠٠

إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية إلى الحصول على خدمات استشارية مالية ومحاسبية وذلك على النحو الآتي:

الشركة	المبلغ (بالدرهم)
١ إرنست ويونغ	٢,٣١٥,٢٥٠
٢ برايس وتر هاووس كوبرز	٣٦٠,٠٠٠
المجموع	٢,٦٧٥,٢٥٠

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم تعيين "ديلويت أند توش" كمدقق خارجي لحسابات شركة الدار العقارية منذ تأسيس الشركة (أي منذ شهر يوليو من عام ٢٠٠٥)، وتم إعادة تعيين "ديلويت أند توش" كمدقق خارجي للشركة - مع التركيز على تغيير شريك التدقيق أو فريق إجراء التدقيق - بناءً على قرار يصدر عن الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة في اجتماعها الدوري الذي ينعقد سنوياً، وذلك وفقاً للتوصية الصادرة عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، حيث تقوم لجنة التدقيق بمراجعة جودة وفاعلية عمليات التدقيق التي يجريها المدقق الخارجي، ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة، إلى جانب إعادة تعيين أو استبدال المدقق الخارجي أو شريك التدقيق أو فريق إجراء التدقيق، كما يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العمومية ويتواجد للرد على الاستفسارات.

١١.٠ معلومات عامة

١١.١ المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال عام ٢٠١٤

لم ترتكب الشركة أية مخالفات جوهرية فيما يخص اللوائح التنظيمية خلال السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

١١,٢ أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال عام ٢٠١٤

من أبرز الأحداث الجوهرية التي مرت بها شركة الدار العقارية خلال العام ٢٠١٤ ما يلي:

➤ **الدار العقارية تطلق ثلاثة مشاريع سكنية جديدة في أبوظبي**

بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٤، أعلنت شركة الدار العقارية إطلاقها ثلاثة مشاريع تطوير سكنية جديدة في مواقع حيوية في إمارة أبوظبي، تضم مناطق استثمارية تتيح للأجانب إمكانية شراء وتملك العقارات فيها. وتتضمن هذه المشاريع: مشروع "انسام" الكائن في جزيرة ياس، ومشروع "الهديل" الكائن في منطقة شاطئ الراحة، ومشروع جزيرة "ناريل" الكائن في منطقة البطين. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الثلاثة مجتمعة ما يقارب الـ ٥ مليارات درهم إماراتي (خمسة مليارات درهم إماراتي).

➤ **سداد سندات بقيمة ١,٢٥ مليار دولار**

بتاريخ ٠٤ يونيو ٢٠١٤، أعلنت شركة الدار العقارية عن قيامها بسداد سندات تبلغ قيمتها ١,٢٥ مليار دولار مستحقة السداد في نهاية شهر مايو من عام ٢٠١٤، وأن هذه الخطوة قد خفضت المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض الخاص بالشركة من ٥.٨% إلى ٢.٨%.

➤ **الدار العقارية تكمل صفقة بيع برج سكني لشركة "ماج إف-٥ القابضة"**

بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤، أعلنت شركة الدار العقارية استكمالها صفقة بيع برج سكني في مشروع مارينا سكوير الكائن في جزيرة الريم لشركة "ماج إف-٥ القابضة" - المشروع المشترك بين مجموعة ماج وشركة "فورتن-٥" للاستثمار. وتأتي هذه الصفقة في إطار استراتيجية الشركة الرامية إلى توظيف رأسمال الشركة في مشاريع تطويرية جديدة وتنوع قاعدة عملاتها عبر استقطاب المزيد من المستثمرين من المؤسسات. وتكس هذه الصفقة - والتي تعد أولى صفقات الاستحواذ الكبرى من قبل أحد مستثمري دبي منذ عدة سنوات - متانة العلاقات الاستثمارية بين إمارتي أبوظبي ودبي والفرص العديدة المتاحة في كل منهما.

➤ **افتتاح ياس مول**

بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٤، أعلنت شركة الدار العقارية افتتاحها "ياس مول" أكبر المراكز التجارية والترفيهية في أبوظبي، وثاني أكبر المراكز التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد "دبي مول". وتبلغ مساحة "ياس مول" ٢.٥ مليون قدم مربع، حيث يضم مختلف محال التجزئة للعلامات التجارية العالمية والمرافق الترفيهية ومواقف للسيارات تتسع لحوالي ١٠ آلاف سيارة.

➤ **رفع "موديز" التصنيف الائتماني لشركة الدار العقارية إلى درجة "استثمار"**

بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤، رفعت وكالة "موديز" لخدمة المستثمرين التصنيف الائتماني الممنوح لشركة الدار العقارية إلى درجة "استثمار" بفضل نجاحها في تخفيض نسبة مديونيتها والحد من المخاطر المتعلقة بمشاريعها التطويرية، بالإضافة إلى نمو الإيرادات المتكررة الناجمة عن محافظتها الاستثمارية من العقارات المخصصة للتأجير، لا سيما عقب الافتتاح الرسمي لياس مول والأداء القوي الذي سجلته عقاراتها الاستثمارية الأخرى.

➤ **رفع "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني للدار العقارية إلى درجة "استثمار"**

بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٤، رفعت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني الممنوح لشركة الدار العقارية إلى درجة "استثمار" بفضل تحسن وضعها المالي بعد نجاحها في خفض نسبة مديونيتها والحد من المخاطر المتعلقة بمشاريعها التطويرية، إضافة إلى نمو الإيرادات المتكررة الناجمة عن محافظتها الاستثمارية من العقارات المخصصة للتأجير - لا سيما عقب الافتتاح الرسمي لياس مول - والأداء القوي الذي سجلته عقاراتها الاستثمارية الأخرى، فضلاً عن التوقعات السائدة حول استمرار تحسن أداء القطاع العقاري في أبوظبي في ظل تزايد الطلب على العقارات.

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

إلى جانب العديد من الأحداث الجوهرية الأخرى التي تم الإفصاح عنها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وعبر وسائل الإعلام المختلفة في حينه خلال العام ٢٠١٤.

١١,٣ أداء سهم الشركة خلال عام ٢٠١٤

شهد التداول في أسهم الشركة حركة نشاط قوية خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. ويبين الجدول التالي لمحة عامة عن سعر سهم الشركة في نهاية كل شهر من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

التاريخ	الافتتاح (درهم إماراتي)	السعر الأعلى (درهم إماراتي)	السعر الأدنى (درهم إماراتي)	الإغلاق (درهم إماراتي)	الكمية	القيمة (درهم إماراتي)
٣٠ يناير ٢٠١٤	٣.٣٣	٣.٣٨	٣.٣١	٣.٣٦	٦٣,٦٧٣,١٨٢	٢١٣,١٦١,٢٤٣
٢٧ فبراير ٢٠١٤	٣.٣٦	٣.٣٧	٣.٣١	٣.٣٢	٣٠,٨٥٢,٨٩٥	١٠٢,٩٤٣,٣٧٦
٣١ مارس ٢٠١٤	٣.٤٩	٣.٥٠	٣.٤٤	٣.٤٥	٣٣,٨٢٩,٧١٢	١١٧,١٥٥,٢١٧
٣٠ أبريل ٢٠١٤	٤.٠٨	٤.١٥	٤.٠١	٤.٠٢	٥٤,٨٩٦,٣٥٨	٢٢٢,٣١٢,٩٧٩
٢٩ مايو ٢٠١٤	٤.١٧	٤.٤٠	٤.١٢	٤.٤٠	٢٤٤,٧٥٦,٦١١	١,٠٤٥,٦٢٢,٦٥٠
٣٠ يونيو ٢٠١٤	٣.٤٣	٣.٤٣	٣.٠٩	٣.١٠	٥١,١٢٠,١٠٣	١٦٠,٦٦٠,١٦٢
٣١ يوليو ٢٠١٤	٣.٦٢	٣.٧٧	٣.٦٠	٣.٧٧	١٠,٢٣٩,٧٨٥	٣٧,٦٣٨,١٠٧
٣١ أغسطس ٢٠١٤	٤.٠٢	٤.٠٥	٤.٠٠	٤.٠١	٢٥,٤٧٩,٨٧٣	١٠٢,٣٨٥,١٧١
٣٠ سبتمبر ٢٠١٤	٣.٩٥	٣.٩٧	٣.٩٢	٣.٩٢	١٠,١٠٣,٥٥٧	٣٩,٧٧٢,٥٩٥
٣٠ أكتوبر ٢٠١٤	٣.٣١	٣.٣٤	٣.٢٠	٣.٢٠	١٦,٢٢٢,٣٥٠	٥٣,٠٥٣,٢١٤
٣٠ نوفمبر ٢٠١٤	٣.١٠	٣.١٠	٢.٨٨	٢.٩٥	٢٣,٤٣٣,٧١٠	٦٩,٥١٩,٥٥٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٢.٥١	٢.٦٥	٢.٤٥	٢.٦٥	١٩,١٤٦,٦٤٦	٤٨,٩٠٢,٢٢٦

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

١١,٤ الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال عام ٢٠١٤

يبين الرسم البياني التالي الأداء المقارن لسهم الشركة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر قطاع العقار خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤



المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية

١١,٥ تصنيف مساهمي الشركة خلال عام ٢٠١٤

يبين الجدول التالي تصنيف المساهمين في شركة الدار العقارية حسب مناطق أصولهم الجغرافية (إماراتيين، دول مجلس التعاون الخليجي، العرب والأجانب)، وفئاتهم (حكومي، شركات، أفراد):

مجموع الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الملكية من رأس المال حسب الفئة	نوع العميل	إجمالي نسبة الملكية من رأس المال	المستثمر/ المساهم
٢٠٦,٥٩٠,٨٩٥	١٥	%٢.٦٣	حكومي	%٨٢.٥٥	دولة الإمارات العربية المتحدة
٤,٥٢٨,٩٢٢,٢٧٣	٤٧٢	%٥٧.٦٠	شركات		
١,٧٥٥,٢١٩,٧٨٨	٤٥,٤٧٨	%٢٢.٣٢	أفراد		
٢٢,٦٤٤,٨٥٧	٢	%٠.٢٩	حكومي	%٢.٦١	دول مجلس التعاون الخليجي
١٥٢,٤٤٣,٠٥٦	٦٨	%١.٩٤	شركات		
٣٠,٨٨٨,٨٥٨	٢٠٤	%٠.٣٩	أفراد		
٠	٠	٠	حكومي	%٢.٧٦	عرب
٢٣,٥٠٦,٤٣٣	١٩	%٠.٣٠	شركات		
١٩٣,١٩٢,٣٣٣	١,٩٩٩	%٢.٤٦	أفراد		
٠	٠	٠	حكومي	%١٢.٠٧	جنسيات أخرى
٨٨٤,٤٨١,٩٦٣	٣٢٥	%١١.٢٥	شركات		
٦٤,٧٣٩,١٤٧	١,٢٤٨	%٠.٨٢	أفراد		
٧,٨٦٣,٦٢٩,٦٠٣	٤٩,٨٣٠	%١٠٠	****	%١٠٠	المجموع

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١١,٦ نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسبة ملكيتهم ٥% من رأسمال الشركة

يبين الجدول التالي المساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأسمال الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

المساهم	نسبة الملكية
شركة المبادلة للتنمية ش.م.ع	٢٩.٧٥%

موافقة مجلس الإدارة

اعتمد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه الذي انعقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥

أبو بكر صديق التكري
رئيس مجلس الإدارة

